

الاطار العام لخطة القوى العاملة

المحتويات

الفصل الاول : تقييم الاستراتيجيات في مجال التشغيل والبطالة

الفصل الثاني : اتجاهات نمو القوى العاملة .

1- السكان والسكان النشطين اقتصادياً.

2- اجمالي العرض الاضافي من القوى العاملة.

الفصل الثالث : التشغيل والبطالة

1- معطيات حول معدلات نمو الناتج او الانتاجية والقوى العاملة.

2- البطالة واتجاهاتها.

3- توزيع قوة العمل حسب الانشطة والقطاعات الاقتصادية.

- تحليل توزيع المشتغلين على القطاعين العام والخاص.

- سياسة التشغيل.

-

الفصل الرابع : التحديات

الفصل الاول

تقييم الاستراتيجيات في مجال التشغيل والبطالة

- 1- لقد اكدت استراتيجيات التنمية الوطنية على اهمية دور وفعالية الموارد البشرية في تحقيق التنمية، لذا فقد اولت هذه الاستراتيجيات اهتماما خاصا لتطوير الموارد البشرية من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وتأهيل وتدريب القوى العاملة واقامة المؤسسات اللازمة لذلك فضلا عن تأمين شبكة ضمان اجتماعي متكامل للفئات الضعيفة من المجتمع العراقي، ومن خلال تقييم هذه الاستراتيجيات وبقدر تعلق الامر بتنمية القوى العاملة فقد قامت الدولة بالتعاقد مع المؤسسات الدولية من اجل تأهيل وتدريب العاملين وعلى مختلف الاصعدة اذ ان مؤسسة تطوير تعمل على اقامة الدورات التدريبية لمختلف المستويات والاتجاهات وقد ساهت فعلا بتطوير الكوادر القرائية العاملة في اجهزة الدولة، هذا فضلا عن تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية ليساهم في التخفيف عن الفقر العوائل العراقية التي تعرضت لكل انواع العنف.
- 2- يعتبر القطاع الخاص الشريك للقطاع العام في تحقيق التنمية واستيعاب اعداد من العاطلين وقد اكدت استراتيجيات التنمية الوطنية على اهمية دور وفاعلية هذا القطاع الا ان الظروف التي مر بها العراق خلال السنوات الماضية عرقلت المساعي في تطويره والعمل على تنميته وبقي هذا القطاع يعاني من الكثير من المشاكل والتي تحتاج الى الكثير من الجهود اتخاذ العديد من الاجراءات التي تساهم في تفعيل دور القطاع الخاص في امتصاص البطالة.
- 3- لقد تم التأكيد على برامج النهوض الاجتماعي من خلال برامج خلق فرص باستخدام وتشغيل العاطلين لفترة محدودة نعتقد بان هذه البرامج لم تأتي بفائدة على هؤلاء العاطلين وانما ساهمت على زيادة تعطلهم من خلال هذه الاعمال التي لم تحسن من وضعهم الاجتماعي. لذا نرى بعدم استمرار هذه البرامج ويحل محلها برامج تأهيلهم وتدريبهم على اعمال يمكن من خلالها الحصول على عمل دائم.
- 4- اكدت الاستراتيجيات على خفض معدلات البطالة وهذا ما اكدته نتائج مسح التشغيل والبطالة التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء من انخفاض في معدلات البطالة منذ عام 2003 لغاية 2007، نظرا لاعادة الاقتصاد العراقي نشاطه وتضاعف الناتج المحلي الاجمالي.

5- تهدف الاستراتيجية بناء راس المال البشري الضروري لتحقيق النمو وتقليل البطالة من 18% الى 9%. وزيادة مشاركة القوى العاملة من النساء الى 35%. الا ان واقع الحال ادى الى خفض البطالة الى 12% عام 2007 في ضوء نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق سنة 2007 .

6- ان الاهتمام المتزايد بشبكة الحماية الاجتماعية ضمن برنامج الحكومة للتخفيف من الأعباء الاقتصادية التي تعاني منها الفئات الفقيرة والمهشمة في المجتمع. وقد تجلّى هذا الاهتمام من خلال التخصيصات التي رصدت في الموازنة الفدرالية، حيث بلغ ما خصص لهذا البرنامج في عام 2006 (بضمنه تكاليف البطاقة التموينية) ما يقرب من 3.50 مليار دولار وارتفع المبلغ الى 4.48 مليار دولار في عام 2007.

الا ان واقع الحال الذي افرزته الظروف فان الميزانية المخصصة لشبكة الحماية بلغت حوالي 994 مليون دينار عراقي خلال سنة 2005 لتغطية 170 الف مستحق على مستوى العراق وبمعدل 40 الف دينار للأسرة المكونة من فرد واحد و 50 الف دينار للأسرة المكونة من فردين فاكثراً، وعملت الحكومة على ازدياد الميزانية المخصصة للشبكة خلال عام 2006 الى 500 مليار مقابل 920 مليار عام 2007 بضمنها 120 مليار لاقليم كردستان تخصيصات وازدياد عدد المستفيدين الى مليون شخص مع ارتفاع سقف الاعانة الى 65 الف دينار للأسرة المكونة من فرد واحد و 150 الف دينار للأسرة المكونة لأكثر من 6 اشخاص.

7- بناء منظومة رصد إحصائي مستمر لمتابعة تحقيق السياسات، ولفت الانتباه إلى الانحرافات التي قد تحصل، إلى جانب تقويم محصلات تلك الإجراءات ومن هذا الجانب عمل الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء العديد من المسوحات وعلى سبيل المثال لا الحصر (مسح التشغيل والبطالة ، المسح التغذوي ، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، مسح مواقف ومهارات الشباب، والمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية).

8- تؤكد الاستراتيجية على هدف التنمية البشرية الى حماية المواطن وتحقيق الرفاه والانتاجية واعتبار رأس المال البشري العنصر الأساسي في التنمية المستدامة. ويعتبر الأمن والتنمية العاملين الرئيسيان في تحقيق السلام الاجتماعي والحجر الأساس في تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية. وقد عملت الدولة على تحقيق هذا الهدف ولو بشكل نسبي من خلال تنمية العنصر البشري من خلال الدورات التدريبية والزمالات الدراسية لمختلف المجالات كذلك الحال تسعى الدولة الى تحقيق الامن والاستقرار الذي يعتبر من دعائم تحقيق التنمية المنشودة.

الفصل الثاني

اتجاهات نمو القوى العاملة

اولاً: السكان والسكان النشطين اقتصادياً وعرض العمل.

يعتبر العراق من بين مجموعة الأقطار العربية ذات الحجم المتوسط من السكان وهو يمتلك احتياطي كبير من الأراضي الزراعية ومن المياه ومن الثروات المعدنية حيث يعتبر في طليعة الدول المنتجة للنفط والمصدرة له وكما ينتج الكبريت والفوسفات، وسبق ان دخل في مجال التصنيع حيث كون قاعدة صناعية كبيرة في مجال البتروكيماويات والصناعات الثقيلة والخفيفة، الا ان الظروف التي سادت القطر خلال حقبة الثمانينات وحرب الخليج مع فرض الحصار الاقتصادي على القطر الذي ساهم على تدهور الاقتصاد العراقي مما ادى الى تخلف مسارات التنمية البشرية ثم تلتها الاحداث بعد عام 2003 والتي ادت بدورها الى تقادم الازمات الاقتصادية والاجتماعية. مما يستلزم وضع الخطط ورسم السياسات التي تساهم في تغيير الواقع الفعلي، وتؤكد الحاجة التي تبني سياسه هادفه الى الاستخدام الامثل والمتوازن لكل الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية لاجل النهوض والاستمرار وديمومه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر 0

يعتبر السكان الرافد الأساسي لتلبية الاحتياجات المطلوبة من القوى العاملة إذ إن السكان في سن العمل هم الاحتياطي المخزون للدخول الى سوق العمل خلال الفترة الزمنية المتلاحقة لمخرجات النظام التعليمي ومن مختلف الفروع والاختصاصات.

1- السكان

تشير البيانات المتاحة حول حجم السكان في العراق والتي توفرها التعدادات العامة للسكان لان عدد السكان قد بلغ (21941) الف نسمة عام 1997 وبمعدل نمو قدره 2.99 % ما بين تعداد 1987 وتعداد 1997.

تشير توقعات السكان في ضوء نتائج التعداد العام للسكان الاخير بان حجم السكان بلغ عام 2002 (25565) الف نسمة نما بمعدل نمو قدره (3.03 %) خلال المدة 2002-2004 ليرتفع الى (27139) الف نسمة وبقي معدل النمو هذا محافظاً على اتجاهه خلال المدة (2004-2008) ليصل حجم السكان الى (30577) سنة 2008، تميزت الفئة العمرية (15-64) بارتفاع معدلات النمو خلال الفترتين المذكورتين ما بين 3.4 و3.2 كذلك الحال بالنسبة بين الذكور والاناث .

يتسم الهرم السكاني في العراق بالفتوة حيث تراوحت نسبة السكان للفئة العمرية (صفر-4) ما بين (43.7 و 43.4 و 43.0) اما الفئة العمرية التي تمثل السكان النشطين اقتصاديا (15- 64) فانها ترتفع من 53.3 الى 53.8 مابين سنتي 2002 و 2008 لتصل الى 54.2 سنة 2008 في حين بلغت نسبة السكان للفئة العمرية(65 فأكثر) 2.8 للفترة ذاتها

2- السكان النشطين اقتصاديا:

يمثل السكان اصحاب النشاط الاقتصادي كافة الأفراد الذين تجاوزوا عمرا محددًا والذين يمكن تصنيفهم كعاملين او متعطلين في ضوء نشاطهم الأساسي.

ومن خلال ما هو متاح من بيانات السكان النشطين اقتصاديا والسكان في سن العمل، شكل الاهمية النسبية للسكان في سن العمل ضمن الفئات العمرية (15-64) سنة قدرها 52.99% من السكان سنة 2002 ارتفعت ارتفاعا طفيفا الى 53.33% سنة 2004 لتصل الى 53,75 % سنة 2008 .

اما فيما يتعلق بمعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي والمتمثلة بنسبة السكان النشطين اقتصاديا الى اجمالي السكان فع هذا المعدل الى 27.7% سنة 2004 بعد ان كان 27% سنة 2002 لتصل الى حوالي 29% سنة 2008 ، وفي مجال توزيع السكان النشطين اقتصاديا حسب الجنس فقد بلغت للذكور 44.7% و 9.4 % للاناث سنة 2002 ارتفعت الى 46.3 % للذكور و11.3% للاناث سنة 2008 .

اما اذا قيست معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي على اساس السكان النشطين اقتصاديا في سن العمل فإن هذا المعدل يرتفع من 49% سنة 2002 الى 50% و 51 % خلال سنتي 2004 و 2008 .

ومن خلال حجم السكان النشطين اقتصاديا البالغ (6926) الف نسمة سنة 2002 الذي ارتفع ارتفع الى (7506) الف نسمة سنة 2004 ليرتفع الى (8847) الف نسمة خلال سنة 2008 وهذا يعني ان العرض الاضافي المتاح من السكان النشطين اقتصاديا قد بلغ (1341) خلال المدة (2004-2008) .

3- اجمالي العرض الاضافي من القوى العاملة:

ومن خلال ما تقدم تشير البيانات بان مجموع العرض الاضافي من السكان النشطين اقتصاديا في سن العمل وعلى وفق تقديرات السكان سيبلغ (15221) الف وسيبلغ العرض الاضافي من المؤسسات التعليمية التي تتولى الاعداد للقوى العامة المتخصصة على اختلاف مستوياتها والتي تشمل (الكليات والمعاهد الفنية والكليات التقنية) بحدود (396 الف) وان حجم العرض المتاح من المستويات الاخرى (دون الابتدائية والابتدائية والمتوسطة والاعدادي الاكاديمي

والمهني) وبحدود (14825) الف، اي ان العدد الكلي المتاح لعرض العمل خلال المدة المذكورة سيبلغ بحدود (15221) الف شخص ، وهذا لغاية 2007 .
ان هذا يعني دخول كل هذه الاعداد المتاحة الى سوق العمل والتفتيش عن فرص عمل جديدة من ضمن المستويات التعليمية المتخصصة بحدود (396) الف شخص والمستويات الاخرى بحدود (14825) الف شخص وعليه فان هذا يدعو الى التفكير الى وضع الحلول ورسم السياسات التي تساهم في استيعاب مخرجات العرض المتاح الحالي والمستقبلي.

الفصل الثالث

التشغيل والبطالة

1- معطيات حول معدلات نمو الناتج والانتاجية والقوى العاملة للسنوات 2004-2008

يتميز الناتج المحلي الإجمالي في العراق بكونه تقليديا ومتخفا نسبة إلى مثيلاته في الدول الأخرى ذات النمط المشابهة من حيث الموارد والطاقات التي هي متوفرة في العراق والتي لم تستغل بالشكل العقلاني ، بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر بها البلد والتي أثرت سلبا على وضعة الاقتصادي وعلى طاقاته الإنتاجية ، وكذلك تعرضة للإهمال من خلال قلة التخصصات المالية التي عادة ما تمنح للقطاعات الصناعية والخدمية ، مما اثر بشكل سلبي على تنمية القوى العاملة وتطورها (أن النشاط الاقتصادي متمثلا بالناتج يودي بارتفاع إلى زيادة الحاجة إلى أعداد جديدة من القوى العاملة في ظل أسلوب انتاجي ومستوى تكنولوجي متميز) مما يوكد على وجود علاقة بنيوية متينة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطور قوة العمل بشكل طردي ، والذي يودي إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد 0

أن اتساع أفاق وتطور قوة العمل تتيح لتنمية الناتج المحلي الإجمالي من خلال التقدم الفني والتدريب المهني ، مما يخلق علاقة تكافلية بين تطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي وتطور قوة العمل ، ما يستدعي اغلب دول العالم في عدم توفيت الفرص واستقطاب كافة الإمكانيات المتاحة في سبيل تحقيق الاستخدام الامثل لقوة العمل والتي تعتبر الشريان الرئيسي والمحرك في تحقيق اهداف التنمية0

ونظرا للظروف غير الطبيعية التي سادت القطر خلال العقود الثلاث الماضية ، جعلتة في حالة تذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي مما اثر سلبا على الوضع الاقتصادي بشكله العام وعلى قوة العمل بشكل خاص ، والذي أدى الى عدم الاستقرار في قوة العمل وإهدارا في طاقاتها0ادت هذه الظروف الى تفاوت معدلات النمو للناتج والقوى العاملة وبالتالي الانتاجية

خلال المدة (2004-2007) حسب الأنشطة الاقتصادية لاجمالي القطر والتي تظهر بوضوح عند دراسة المؤشرات المتوفرة بهذا الخصوص. اذ يمكن من خلال العلاقة التبادلية بين معدلات بين معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والقوى العاملة والانتاجية والتي تحكمها علاقة اسلوب التكنولوجيا المتبع لكل نشاط ولكل قطاع سواء كان اسلوب كثافة رأس المال او اسلوب كثافة العمل. اذ نلاحظ عدم اتساق بين معدلات النمو حسب الأنشطة الاقتصادية وغلبة ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي في اغلب الأنشطة الاقتصادية ما عدى نشاط النقل والمواصلات مما يعني توظيف لراس المال اكثر من توظيف قوة العمل. وتشير هذه المعدلات ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي الى 5% وتحقيق معدل تنمو للقوى العاملة 3% وهو اكثر من معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا ، اما الانتاجية فانها نمت بمعدل حوالي 2%. ومن الملاحظ بان معدلات النمو في قطاع الخدمات استحوذت على باقي الأنشطة الاقتصادية سواء كان للناتج المحلي او القوى العاملة او الانتاجية وهذا له دلالة خاصة ينفرد بها العراق.

2- البطالة واتجاهاتها

أظهرت نتائج البطالة والتشغيل والتي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء خلال السنوات 2003, 2004, و 2005 و 2006 و 2007 تراجعاً كبيراً في حجم البطالة المطلقة حيث تراجع المعدل من 28.1% الى 26.8% والى 17.9% ثم انخفض الى 17.5% للسنوات المذكورة على التوالي يأتي هذا التحسن مع ارتفاع معدلات التشغيل واحتواء العديد من العاطلين في العديد من مؤسسات الدولة والجهاز الامني للدولة.

كذلك تم في عام 2007 إجراء مسح بالتعاون مع البنك الدولي بعنوان المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة كجزء من مشروع يتناول في مراحل أخرى إجراء تحليلات لنتائج المسح المذكور ووضع استراتيجيات للتخفيف من الفقر والبطالة . توصلت المسوحات المذكورة إلى أرقام متباينة حول معدلات البطالة في العراق.

ومن الجدير بالملاحظة بان معدل البطالة لاجمالي القطر بلغ بحدود 12% في ضوء نتائج مسح احساس وكما هو موضح بالجدول ويبدو منخفضاً عما اظهرته نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنتي 2003 و 2006 والبالغ حوالي 28% ، 18% على التوالي الا ان هذه المعدلات تبقى مرتفعة قياساً لما كانت عليه في سنة 1990 (7.1%). ويستنتج من البيانات ايضاً بان معدل النشاط الاقتصادي في العراق بدت متذبذبة ولكنها على العموم ارتفعت من 41% سنة 2003 الى 34% سنة 2007.

3 - توزيع قوة العمل حسب الأنشطة والقطاعات الاقتصادية .

يصنف الاقتصاد في العراق ضمن الاقتصاديات الأحادية التي تعتمد في إنتاجها على إنتاج رئيسي واحد أو اثنين على الغالب وتوسعا في القطاعات الخدمية مع إهمال القطاعات الإنتاجية وكما أوضحنا في الفقرة السابقة، وهي سمة تتميز بها اغلب الدول النامية التي يتسم اقتصادها بعدم الاستقرار، وقد انعكس ذلك على وضع قوة العمل وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية ، فتركزت في مواقع القطاعات الخدمية (غير الإنتاجية) وقد اثر ذلك على وضعها الداخلي في نوعية توزيعها على القطاعات. ويمكن تاشير بعض النتائج المهمة في هذا الصدد بالآتي :

ارتفاع معدلات نمو العاملين ضمن نشاط الخدمات في القطاع العام تقرب من 70 % نظرا لاستمرار التزام الدولة بتنفيذ اغلب المشاريع الخدمية غير المربحة من اجل الخدمة العامة.

هناك خلل واضح في توزيع العاملين بين القطاعات ومدى مساهمتهم في القطاعين العام والخاص، من جراء السياسة الاقتصادية غير المبرمجة والتي أثرت سلبا على واقع التنمية الوطنية.

وتأثر النمو التي شهدتها اغلب القطاعات لم تكن بمستوى الطموح المتوقع لبلد مثل العراق خارج من حربيين دوليتين أنهكت اقتصادا وحطمت البنية التحتية له ، مما أدى الى صعوبة إمكانية إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل متوازن.

وضوح الاختلال الهيكلي للعاملين بين القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمات.

أكثر من 80 % من قوة العمل في العراق تعمل في القطاع الخاص، والتي تتمركز في القطاعات السلعية والتي بينتها ارتفاع الأرقام المطلقة (الزراعي ، الصناعات التحويلية، والبناء والتشييد) بسبب حداثة القطاع العام وضعف الإنفاق على القطاعات الإنتاجية في هذا المجال ، مما أدى إلى قلة أعداد العاملين فيه مما يفسر هيمنة القطاعات التقليدية مثل الزراعة والخدمات على باقي القطاعات الأخرى ، ففي قطاع الزراعة شكلت نسبة القطاع الخاص تقريبا 98 % من مجموع العاملين فيه لاعتمادها على الأيدي غير الماهرة ولتخلف استخدام التكنولوجيا المتطورة في القطاع ، وكذلك الحال بالنسبة لنشاط تجارة الجملة والمفرد ، ونشاط النقل والمواصلات التي تتجاوزت نسبة العاملين فيه 80 % من مجموع العاملين.

4- سياسة التشغيل: يعد العمل المنتج من المقومات الرئيسية للتنمية في مختلف مفاهيمها:

الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. فالعمل هو العنصر الرئيسي من عناصر الإنتاج ومصدر النمو الاقتصادي والكسب الفردي، وهو المدخل الرئيسي لمكافحة الفقر وضمان الاندماج

وتحقيق السلام الاجتماعي. وفوق ذلك كله فالعمل هو احد عناصر العملية الانتاجية. من هنا فإن نجاح أي استراتيجية أو خطة للتنمية يتوقف إلى حد بعيد على مدى اهتمامها بأوضاع القوى العاملة وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها، وعلى وجه الخصوص على أخذها في سياسة تعمل في اتجاهات رئيسية اربعة:

- 1- خلق فرص عمل منتج على نحو يقضي على البطالة في مختلف أشكالها.
- 2- تعزيز قدرات الموارد البشرية على القيام بالأعمال المنتجة وزيادة الإنتاجية برفع مستوياتها التعليمية ومستويات تأهيلها وتدريبها على الصعيدين المهني والتقني.
- 3- تأمين الإمكانيات التي تتيح للموارد البشرية مواجهة ظروف حياتها المعيشية من أجور لائقة وخدمات اجتماعية أساسية وقوانين عمل حديثة.
- 4- تنشيط القطاعات التي تستخدم الية Labor intensive من اجل توفير فرص عمل جديدة تستوعب الاعداد الهائلة من العاطلين ومن هذه القطاعات قطاع البناء والتشييد والقطاع الزراعي والتجاري.
- 5- العمل اعطاء دور فاعل للقطاع الخاص ليتمكن من توليد فرص عمل جديدة من خلال اشراكه بالمشاريع التي تقيمها الدولة واخذ بعض من مهامها.
- 6- توفير التمويل من خلال وسيع دور المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وعليه فان سياسة التشغيل تأتي كمجموعة سياسات مترابطة ومتناسقة في مجالات مختلفة يمكن تأشيرها بالاتي:

- السياسة السكانية، وتتناول المتغيرات الديمغرافية التي تتحكم بحجم المعروض من القوى العاملة وتحدث التغيير المرغوب فيه في هذا الحجم: إنجاب، خصوبة، هجرة، توزيع جغرافي.
- سياسة التشغيل، وتتناول تحديد أعمار الدخول والخروج من العمل، وساعات العمل، وعمل المرأة... إلخ.
- سياسة التعليم والتدريب، وتحدد مدى استجابة العرض من القوى العاملة بالمؤهلات والمستويات التعليمية والمهنية والفنية لحاجات الطلب.
- سياسة الأجور، وتعمل على توجيه اليد العاملة نحو قطاعات ووظائف ومناطق معينة دون أخرى.

➤ سياسة الاستثمار، وتحدد معدلات النمو الإجمالية والقطاعية للنواتج المحلي وما يترتب عليها، إضافة إلى ما يترتب على السياسة المعتمدة في مجال التقانة من معدلات نمو وبنى قطاعية ووظيفية للاستخدام.

نخلص مما تقدم عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي يتوجب على سياسة التشغيل أن تتناولها إلى فقرتين رئيسيتين:

اولا: لا يمكن الكلام على سياسة فعلية في مجال التشغيل دون أن تكون هذه السياسة مبنية على قاعدة معلومات وبيانات إحصائية كافية وموثوق بها. والمستلزمات على هذا الصعيد لا تقتصر على متطلبات تشخيص واقع القوى العاملة والسكان في الفترة الزمنية الجارية (عدد السكان ومعدلات نموهم وتوزيعهم على الفئات العمرية وحالتهم التعليمية وبيانات عن القوى العاملة والتشغيل موزعة بحسب القطاعات الاقتصادية والمجموعات المهنية... إلخ) بل تتطلب أيضاً وضع تقديرات مستقبلية للعرض والطلب على القوى العاملة تستند بدورها إلى بيانات تجمع بدورية كافية وتتعلق بنمط الاستخدام والأجور وساعات العمل الفعلية والهجرة.

ثانيا: ربط السياسات التعليمية والتدريبية بالحاجات من القوى العاملة، يتطلب إجراء مسوحات دورية للتعليم والتدريب، وجمع معلومات دورية عن التشغيل. كما أن صياغة سياسة مستقبلية للتشغيل تحتاج إلى بيانات ودراسات أكثر تفصيلاً وتعقيداً، كالقيام باسقاطات حول حجم التشغيل وتوزعه على القطاعات الاقتصادية والمناطق والمجموعات المهنية وقياس أثر التقنيات المستخدمة على المدخلات من العمل ورأس المال في كل قطاع. ودراسة العمالة الناقصة في الريف والعمالة الهامشية في الحضر.

الفصل الرابع

التحديات التي تواجه مسيرة تطور القوى العاملة

1. تعتبر الموارد البشرية محورا اساسيا من محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، كذلك تعتبر القوى العاملة من اهم عناصر الانتاج، ان التحدي الكبير الذي يواجه تطوير المؤسسات والدوائر هو رفع كفاءة العاملين وتدريبهم على أحدث المستجدات في ادره وتنمية المؤسسات وامكانية الاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي سبق العراق في هذا المضمار.

2. عدم وجود ربط ما بين تخطيط القوى العاملة وتخطيط النشاط التعليمي والتدريبي بكافة مراحلها ومستوياته وهذه العملية هي طويلة الاجل وتحتاج الى وضع السياسات واتخاذ القرارات وتوظيف الامكانيات المادية لفترة طويلة.
3. افتقار العملية التنموية الى نظام شامل للتخطيط يتناول كل الابعاد سواء كانت الاقتصادية منها او الاجتماعية او السكانية على اساس من الاتساق.
4. لم تأخذ خطط الموارد البشرية بعين الاعتبار توفير التوازن بين حاجات المجتمع وحاجات سوق العمل من السكان النشيطين اقتصاديا.
5. ضعف امكانية القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب الاعداد المتراكمة من مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتخصصاته، لذا يتجه اغلب الخريجين من البحث عن فرص العمل في القطاع العام.
6. وجود الاختلالات الهيكلية في التوزيع القطاعي للقوى العاملة ، إذ لازالت المشكلة قائمة في استمرار الخلل الهيكلية في توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية والانشطة والتي تحتاج الى اعادة نظر في التوزيع لهكلي.
7. عدم المواكبة مع التقدم الواسع في العلوم التكنولوجية وعالم الحاسبات والذي شمل كافة مرافق الحياة الاجتماعية وجعل المواكبة معها تحديا وأمر ضروريا وملحا نظرا للحصار الذي كان مفروضا على كل مجالات الحياة خلال العقود الماضية مما سبب العديد من ضياع فرص التقدم.
8. لازالت معدلات البطالة تشكل هاجسا وبالرغم من الانخفاض الواضح في هذه المعدلات الا انها لازالت مرتفعة نوعا ما وتحتاج الى استمرار حصرها وتنفيذ المسوحات الخاص بذلك.
9. عدم وجود تناسق بين احتياجات سوق العمل وبين مخرجات النظام التعليمي وبمختلف مستوياته التعليمية والتخصصية .
10. انتشار ظاهرة العمل العشوائي من قبل خريجي الكليات والمعاهد نظرا لعدم قدرة الاقتصاد العراقي من تحقيق فرص عمل مجدية لذا نرى العاطل يقبل بأي عمل من اجل تلبية متطلبات الحياة ولو باقل ما يمكن.
11. انتشار ظاهرة عمالة الاطفال تشكل عبا على اطفال وعوائلهم نظرا لحرمانهم من حقهم في التعليم، فضلا عن تعرضهم للمشاكل التي تواجههم في البيئات الغير سليمة التي تعترض سبيلهم.